

تدهور معيشة اليمنيين يتسارع مع اشتداد حرب العملة

استغلال متعاملي السوق السوداء الفرصة لتحقيق أرباح أكبر يدفع قيمة الريال نحو المزيد من الانهيار



أوراق نقدية بلا قيمة

بالتواضع مع المركزي في عدن كمية كبيرة من "النقود المزورة"، لاسيما من فئة ألف ريال. ويقول خبراء إنه سيصعب التمييز بين الأوراق النقدية مما يجعل الأمور تتعقد أكثر بالنسبة إلى المواطنين أيضا.

وفي خضم "حرب العملات" هذه، ينتهز البعض الفرصة لتحقيق الأرباح من خلال عمليات الصرف في السوق السوداء، ما يدفع الريال نحو المزيد من التدهور.

وقالت صفاء معطي وهي من سكان عدن "لا ترى أي تحسن في وضع العملة، ولا تغيير. رواتبنا في تدهور. طبعوا أم لم يطبعوا، اتوا بعملة قديمة أو بعملة جديدة، الوضع يتدهور". وتابعت "تحتاج إلى حل جذري".

إن هذه العملات "القديمة" أخذت من احتياطات البنك، لكن خبراء أثاروا شكوكا بشأن ما إذا كانت قد طبعت مؤخرا.

200
في المئة أو أكثر معدل التضخم منذ بداية الحرب بحسب برنامج الأغذية العالمي

وسارع الحوثيون إلى اتهام الشرعية بطباعة هذه الأوراق، وقاموا على الفور بحظرها وأعطوا السكان توجيهات للتعرف على الأوراق "المزيفة". كما اتهموا مؤخرا شركة غوزناك الروسية بأنها طبعت في يونيو الماضي

وزيادة حادة في أسعار كافة السلع الغذائية، مما أثر على القدرة الشرائية للسكان الذين يعانون أصلا. وأمام تراجع سعر الصرف أعلنت الحكومة مطع أغسطس الجاري أنها تعمل على سحب الأوراق النقدية الجديدة تدريجياً والتي كان الحوثيون قد حظروها، لكنها بدأت في موازاة ذلك بضخ أوراق نقدية أخرى قالت إنها قديمة.

وقال علاء الحاج أحد سكان عدن إن "هذا الضخ من العملة من الطبيعي أن يؤثر سلباً فيزيد من التضخم ويرفع الأسعار مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن العادي على المدى القصير". ويقول الخبير الاقتصادي ومستشار البنك المركزي في عدن وحيد الفودي

وأدت المعارك بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً والمدعومة من السعودية، والمتحدين المخالفين مع إيران، إلى وضع البلاد على حافة الدمار الشامل، وجرى تدمير مدارس ومصانع ومستشفيات وشركات، فيما فقد الآلاف من اليمنيين سبل عيشهم.

وبينما حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مارس الماضي من أن المجاعة قد تصبح "جزءاً من واقع اليمن" في 2021، ذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقرير أصدره مؤخراً أن الأسعار ارتفعت بنسبة 200 في المئة منذ بدء الحرب في اليمن.

وتشهد الأسواق في عدن ومحافظات الجنوب موجة غير مسبوقة من الغلاء وتزامن تراجع أسعار الصرف مع إعلان المركزي في عدن لائحة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة لوقف نزيف قيمة العملة، لكن كل تلك الجهود والإجراءات لم تؤت ثمارها بشكل إيجابي.

وقالت الباحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أمل ناصر لوكالة الصحافة الفرنسية "هناك سعراً صرف للعملة ذاتها ومن وجهة نظر اقتصادية هذا أمر خارج عن المألوف".

ووفقاً لشهادات عدد من السكان في الشمال والجنوب، فإن هذه الفجوة باتت تعقد التحويلات المالية بين مناطق المتحاربين وتلك الخاضعة لسيطرة الحكومة، في بلد يعتمد أكثر من ثلثي سكانه البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات الدولية.

اشتدت المعركة الاقتصادية بين الحكومة اليمنية الشرعية والمتمردين الحوثيين لتتجسد في حرب عملة هذه المرة، في جبهة مواجهة جديدة في النزاع الذي يرى خبراء أنه يهدد بتعقيد حياة سكان يواجون منذ سنوات أسوأ أزمة إنسانية في العالم مما قد يشل قدرتهم الشرائية على نحو أكثر مما هو متوقع.

وقال في تصريحات نقلتها رويترز حينها إن "هذا المبلغ الذي طبع خلال ست سنوات نستطيع أن نقول إنه ثلاثة أضعاف ما طبعه المركزي في صنعاء خلال سنتين عاماً"، لكن الحكومة الشرعية تفقد ذلك الكلام وتعتبره محاولة من الحوثيين للتهرب من مسؤولية ما الت إليه الأوضاع.

ووصل سعر الصرف إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في الأسابيع الأخيرة إذ بلغ أكثر من ألف ريال للدولار الواحد في المناطق الحكومية حيث وصل إلى قاع قيمته عند نحو 1040 ريالاً لكل دولار الأسبوع الماضي، بينما بقي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرًا عند حوالي 600 ريال للدولار.

ويأتي هذا التهاوي المتسارع للريال رغم إعلان الحكومة الشرعية إغلاق عدد كبير من محلات الصرافة غير المرخصة المتهمه بالمضاربة بالعملة، بينها 150 محلاً أغلقت في تعز لوحدها.

وتحتاج السوق اليمنية إلى مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي وخاصة الدولار لضخها في السوق ووقف مضاربة شريحة من التجار الذين يستغلون شحها محلياً.

وتزامن تراجع أسعار الصرف مع إعلان المركزي في عدن لائحة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة لوقف نزيف قيمة العملة، لكن كل تلك الجهود والإجراءات لم تؤت ثمارها بشكل إيجابي.

وقالت الباحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أمل ناصر لوكالة الصحافة الفرنسية "هناك سعراً صرف للعملة ذاتها ومن وجهة نظر اقتصادية هذا أمر خارج عن المألوف".

ووفقاً لشهادات عدد من السكان في الشمال والجنوب، فإن هذه الفجوة باتت تعقد التحويلات المالية بين مناطق المتحاربين وتلك الخاضعة لسيطرة الحكومة، في بلد يعتمد أكثر من ثلثي سكانه البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات الدولية.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

وكانت النتيجة تراكم هذه الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية، وهو ما تسبب في انهيار غير مسبوق في قيمة الريال في هذه المناطق وأدخل اليمنيين المرفقين مالياً في متاهة قد لا يخرجون منها.

فيتش تحذر من خطر الديون الخانقة لتمويل فاتورة آثار الجائحة

وتبدو الديون السيادية مستدامة حقا على المدى القصير، أما على المدى الأطول فإن بيئة الفائدة المختلفة من شأنها أن تغير أليات الديون بقدرة كبيرة.

ويؤكد ماكورماك أن أكثر ما يهيم على الحكومات الآن هو معدلات الفائدة حيث ثمة عدد من الإجراءات لتقليل أعباء الدين.

ومن بين تلك التدابير القيام بتعديلات مالية لتحسين العجز ثم جعل الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع إلى جانب تقليص الدين عبر التضخم وكذلك المضي قدماً في عمليات إعادة الهيكلة.

ومن الواضح أن الطريق الأفضل للحكومات للتعامل مع نسب الدين للناتج المحلي الإجمالية هو النمو بوتيرة أسرع، لكن على الأرجح لن يكون هذا الطريق المناسب لخفض نسب الديون من وجهة نظرنا.

16
تريليون دولار أنفقتها حكومات العالم منذ بدء الوباء مما فاقم أعباء الديون وفوقها

وكان العام الماضي قياسياً في ما يتعلق بتخفيضات التصنيف الائتماني، وذلك كان بمثابة صدمة كبيرة إلى حد ما بالنسبة إلى الكثير من المطلقين. وخفضت فيتش التصنيف الائتماني لقرابة 33 دولة في 2020 من بين 120 بلداً على رادار الوكالة كما خفضت تصنيف 5 دول أخرى العام الجاري.

ويؤثر سلباً فيزيد من التضخم ويرفع الأسعار مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن العادي على المدى القصير". ويقول الخبير الاقتصادي ومستشار البنك المركزي في عدن وحيد الفودي

وأدت المعارك بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً والمدعومة من السعودية، والمتحدين المخالفين مع إيران، إلى وضع البلاد على حافة الدمار الشامل، وجرى تدمير مدارس ومصانع ومستشفيات وشركات، فيما فقد الآلاف من اليمنيين سبل عيشهم.

وبينما حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مارس الماضي من أن المجاعة قد تصبح "جزءاً من واقع اليمن" في 2021، ذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقرير أصدره مؤخراً أن الأسعار ارتفعت بنسبة 200 في المئة منذ بدء الحرب في اليمن.

وتشهد الأسواق في عدن ومحافظات الجنوب موجة غير مسبوقة من الغلاء وتزامن تراجع أسعار الصرف مع إعلان المركزي في عدن لائحة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة لوقف نزيف قيمة العملة، لكن كل تلك الجهود والإجراءات لم تؤت ثمارها بشكل إيجابي.

وقالت الباحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أمل ناصر لوكالة الصحافة الفرنسية "هناك سعراً صرف للعملة ذاتها ومن وجهة نظر اقتصادية هذا أمر خارج عن المألوف".

ووفقاً لشهادات عدد من السكان في الشمال والجنوب، فإن هذه الفجوة باتت تعقد التحويلات المالية بين مناطق المتحاربين وتلك الخاضعة لسيطرة الحكومة، في بلد يعتمد أكثر من ثلثي سكانه البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات الدولية.

دخول منشأة إسالة الغاز في ولاية سكيكدة حيز التشغيل الكامل بعد توقف دام لعدة أشهر خلال السنة الماضية.

وقامت المنشأة بتصدير نحو 1 مليون طن خلال الربع الثاني من هذا العام بينما تم تصدير نحو 2.1 مليون طن من منشآت إسالة الغاز في بارزويو.

وإلى جانب هذه المساعي لمواجهة المشاكل الاقتصادية، بدأت الجزائر تتجه إلى الاستفادة من تنوع الإنتاج الهيدروجيني باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ويضمن المشروع التجريبي المقترح دراسة إمكانية استخدام المياه المنتجة من حقول النفط في عملية التحليل الكهربائي للحفاظ على موارد المياه في الجزائر.

ويبدي المسؤولون الجزائريون تفاؤلاً بانعكاس استغلال الهيدروجين إيجاباً على النسيج الصناعي الوطني لبلوغ نسبة إمداج تريبو أكثر من 80 في المئة عام 2030 مقارنة بالراهن.

الجزائر تدرس منح رخص استثنائية للاستثمار في الغاز المصاحب

ولا توجد أرقام رسمية عن كمية الغاز المصاحب الذي تنتجه حقول النفط في الجزائر، لكن البلد يعتبر من بين سبعة بلدان الأكثر حرماً للغاز على مستوى العالم.

وتكشف بيانات الأقمار الصناعية الخاصة بحرق الغاز والتي رصدتها تقرير للبنك الدولي نشر في شهر أبريل الماضي أن الجزائر والعراق وروسيا وإيران والولايات المتحدة وفنزويلا ونيجيريا تعد في صدارة الدول التي لا تستفيد من الغاز المصاحب.

وتأتي هذه الخطوات بينما ينتظر أن تشهد صادرات الغاز الطبيعي المسال الجزائرية نمواً خلال النصف الثاني من السنة الحالية، حسب تقرير نشرته الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) على منصتها الإلكترونية.

وأشارت المنظمة التي تعد الجزائر عضواً بارزاً فيها في تقرير بعنوان "تطور الغاز الطبيعي والهيدروجين خلال الربع الثاني من 2021" أن صادرات الجزائر من الغاز بلغت في الفترة بين أبريل ويونيو الماضيين، نحو 3.1 مليون طن مقابل 2.9 مليون طن من الربع المماثل من سنة 2020 بنسبة نمو على أساس سنوي قدرت بنحو 6.7 في المئة.

وكانت هذه الصادرات قد بلغت 3.2 مليون طن في الربع الأول من 2021 وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بالكمية المسجلة في الربع الثاني من نفس السنة.

ويحسب الوثيقة التي نشرتها أوابك فإن هذا النمو يعود أساساً إلى

الكهربائية وصناعة البتروكيماويات والأسمدة وغيرها من حاجات الطلب المحلي.

ويشترط في منح الرخصة الاستثنائية مراعاة ليس فقط مبدأ حظر حرق الغاز على مستوى منشآت نشاط المنبع، بل يمتد ليشمل نشاطات المصب وكذلك هيكل نشاط النقل بواسطة الأنابيب. لكن لم يتم الإعلان عن حجم الاستثمارات التي تنوي الجزائر جذبها لثأريتها.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى الوزير الأول ووزير المالية أيمن عبد الرحمن قوله إنه من المهم "تكثيف الجهود للحد من الآثار البيئية لعمليات حرق الغاز"، مشدداً على "ضرورة الالتزام بالأجل المحددة لمطابقة المنشآت والجهيزات البترولية".



انتباها متأخر لثروة يجري إهدارها منذ عقود